

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/EM.10/2
28 September 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
اجتماع الخبراء المعني بتأثير سياسات الاستثمار الأجنبي
المباشر على التصنيع وعملية تنظيم المشاريع المحلية
وتنمية القدرة على التوريد

جنيف، ٥-٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وعملية

تنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة على التوريد

القضايا المتعلقة بالسياسة العامة التي ينبغي النظر فيها

مذكرة من أمانة الأونكتاد

ملخص تنفيذي

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دوراً هاماً في عملية تصنيع البلدان. وعلى وجه الخصوص، تشير تجربة بعض البلدان النامية إلى أنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في القدرة التنافسية التصديرية للاقتصاد المضيف وأن يعزز قدرات المؤسسات المحلية وعملية تنظيم المشاريع المحلية. غير أنه لا يمكن اعتبار فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر أمراً مفروغاً منه. وتستكشف هذه الورقة بعض القضايا المتعلقة بالسياسة العامة التي ينبغي أن تنظر فيها البلدان الراغبة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، بهدف المساهمة في عملية تصنيعها وتنظيم مشاريعها وقدرتها التنافسية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤ - ١	مقدمة.....
٤	١٣ - ٥	أولاً - الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية التصديرية.....
٤	٨ - ٥	ألف - التصنيع والقدرة التنافسية التصديرية.....
٥	١٣ - ٩	باء - تعزيز القدرة التنافسية التصديرية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر
٧	١٩ - ١٤	ثانياً - تطور إطار السياسة العامة.....
		ثالثاً - الجيل الثالث من سياسات تشجيع الاستثمار: اتباع نهج محدد
٨	٢٨ - ٢٠	الأهداف بصورة أكبر.....
١١	٣٩ - ٢٩	رابعاً - تعزيز الروابط الخلفية.....
١٥	٤٢ - ٤٠	خامساً - ملاحظات ختامية.....
١٦		المراجع.....

مقدمة

١ - أوصت لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، في دورتها الخامسة المعقودة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، بأن يعقد مجلس التجارة والتنمية اجتماع خبراء بشأن "تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وعملية تنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة على التوريد". ويتصل هذا الموضوع بمسألة خيارات السياسة العامة التي يمكن أن تستخدمها البلدان للتأثير على دور الشركات عبر الوطنية في مجال تصنيع اقتصاداتها.

٢ - وعلى الرغم من انتشار الاعتراف على نطاق واسع اليوم بأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يسفر عن فوائد هامة للبلد المضيف - في شكل تدفقات رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمهارات، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق - فإن هذه الفوائد لا يمكن أن تعتبر أمراً مفروغاً منه. إذ يعتمد مدى قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بدور في عملية تصنيع مختلف البلدان على عناصر عديدة، منها طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يُجذب، فضلاً عن الظروف المحددة (بما في ذلك أطر السياسات العامة الوطنية والدولية) التي يضطلع بالاستثمار الأجنبي المباشر في ظلها.

٣ - والتحدي الذي يواجهه صانعو السياسات العامة، مزدوج: (١) اعتماد سياسات ملائمة لاستهداف واجتذاب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من المحتمل أن يساهم في القدرة التنافسية الدولية لقطاع المؤسسات في بلد معين؛ (٢) وكفالة التمتع بالحد الأمثل من الفوائد المحتملة الناجمة عن الاستثمار الوارد، خاصة عن طريق تعزيز قدرة قطاع المؤسسات المحلية على التوريد. وجوهر السؤال هو كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحسن قدرة العناصر الفاعلة الاقتصادية - مباشرة عن طريق الشركات المنتسبة الأجنبية، وبصورة غير مباشرة عن طريق الشركات المحلية أو الاقتصاد ككل - على التنافس بصورة أفضل في عالم أخذ في العولمة، وذلك بصورة أساسية عن طريق زيادة وتحسين وتنويع الصادرات، بحيث تساهم في تصنيع البلدان بصورة تنافسية على الصعيد الدولي (UNCTAD, 2000, p.1).

٤ - وتقدم هذه المذكرة خلفية موجزة عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز تصنيع البلدان النامية وقدرتها التنافسية التصديرية. وتتناول أيضاً الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة المتاحة للبلدان المضيفة التي تسعى إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير وإلى التمتع بفوائد هذا الاستثمار، لا سيما عن طريق الروابط الخلفية مع الموردين المحليين.

أولاً - الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية التصديرية

ألف - التصنيع والقدرة التنافسية التصديرية

٥- أظهرت تجارب العديد من البلدان الحديثة التصنيع دور الصادرات التنافسية كعنصر أساسي في استراتيجية مستدامة للتصنيع. ونجحت بعض البلدان في تطوير صناعات محلية موجهة نحو الخارج استناداً إلى جهودها الخاصة، ولكن مستخدمة أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر مستحب لرأس المال والتكنولوجيا. وتقوم الشركات عبر الوطنية بصورة متزايدة في عالم آخذ في العولمة، بدور حاسم في تدفقات التجارة واتجاهاتها، وتعكس قرارات بشأن دمج انتاجها في سلسلة القيمة أم لا، وموقع إقامة أنشطتها الانتاجية. وأدى تحرير التجارة إلى زيادة تسهيل نطاق التخصص داخل الشركات حول العالم.

٦- وفي الوقت ذاته، شهد هيكل التجارة العالمية مؤخراً تحولات رئيسية. وعلى وجه الخصوص، ازدادت أهمية المصنوعات - خاصة المصنوعات التي لا تستند إلى استخدام الموارد الطبيعية - على حساب الموارد الطبيعية (التخصص التجاري التقليدي للبلدان النامية). وفي الفترة ما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٨، ازدادت حصة المصنوعات في الصادرات العالمية من ٧٣ في المائة إلى ٨٣ في المائة، بينما انخفضت حصة الموارد الطبيعية من ٢٣ في المائة إلى ١٢ في المائة^(١). وعلاوة على ذلك، ازدادت حصة المصنوعات غير القائمة على استخدام الموارد الطبيعية في الصادرات العالمية من ٥٤ في المائة إلى ٦٨ في المائة، بينما انخفضت حصة المصنوعات القائمة على استخدام الموارد الطبيعية من ١٩ في المائة إلى ١٦ في المائة^(٢).

٧- وزادت بعض البلدان النامية حصتها في الصادرات العالمية الأكثر دينامية زيادة كبيرة. وفي حين انخفضت حصة البلدان الصناعية في أسواق المصنوعات غير القائمة على استخدام الموارد الطبيعية من ٨٢ في المائة إلى ٧٠ في المائة، ارتفعت حصة البلدان النامية من ١٧,٥ في المائة إلى ٣٠ في المائة. وترجع ١٠,٥ من النقاط المئوية التي كسبها العالم النامي إلى البلدان النامية الآسيوية، بينما ارتفعت حصة بلدان أمريكا اللاتينية بحوالي نقطتين مئويتين وظلت حصة أفريقيا على حالها. وبذلك، فإن من الواضح أن بعض البلدان استفادت من الفرص الجديدة المتاحة أكثر من غيرها (Mortimore and Peres, 2001). والواقع، أن الأغلبية الساحقة من البلدان النامية لم تتمكن من الاستفادة استفادة تامة من التحولات التي لوحظت في التجارة العالمية. وفي الفترة ما بين عام ١٩٨٥ و ١٩٩٨، تركزت مكاسب الحصة في أسواق المصنوعات غير القائمة على استخدام الموارد الطبيعية في اقتصادات ١٠ بلدان فقط^(٣).

٨- وفي معظم البلدان النامية التي شهدت أكبر زيادات في حصتها في الصادرات العالمية من المصنوعات، قامت الشركات عبر الوطنية بأدوار هامة في العملية. وكان من العناصر الكامنة وراء زيادة المصنوعات كنسبة من

الصادرات العالمية للسلع، إنشاء نظم انتاجية دولية متكاملة من جانب الشركات عبر الوطنية. وتقوم الشركات عبر الوطنية بصورة متزايدة بإقامة نظم انتاجية استناداً إلى استراتيجيات الشركات "الرامية" إلى تحقيق الكفاءة"، التي تسعى بنشاط إلى البحث عن مواقع انتاجية تقدم مزايا هامة من حيث تكاليف الانتاج وإمكانية الوصول إلى أسواق ثالثة. ومعظم البلدان النامية التي حققت أكبر مكاسب في حصتها من الأسواق في أكثر العناصر الدينامية من التجارة العالمية، هي كذلك من البلدان التي حصلت على حصص كبيرة من هذا الاستثمار الأجنبي المباشر الرامي إلى تحقيق الكفاءة (الممتد من أنشطة ذات تكنولوجيا عالية في مجال الحواسيب والالكترونيات إلى أنشطة ذات مستوى أدنى من التكنولوجيا ترتبط بالملابس والمعدات الرياضية وحتى السلع المرتبطة بالسفر) (Lall, 2000). ويطرح في هذا السياق سؤال جوهرى: ما هي أفضل وسيلة تستخدمها البلدان النامية - عن طريق اجتذاب النوع المناسب من الاستثمار الأجنبي المباشر - للاستفادة من النظم الانتاجية الدولية الجديدة للشركات عبر الوطنية، التي قد تكون أكثر العوامل دينامية في التجارة الدولية؟

باء- تعزيز القدرة التنافسية التصديرية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر

٩- يمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات في جميع القطاعات الثلاثة والعديد من الصناعات، بما في ذلك السلع الأساسية - التي لا تزال تشكل مصادر هامة للعملة الأجنبية للعديد من البلدان النامية - والخدمات. وعلى وجه الخصوص، تمثل المصنوعات جوهر التدفقات التجارية، وقدمت خلال العقود الثلاثة الماضية أوسع نطاق لتحسين عملية إدماج بلد ما في السوق الدولية وتقسيم العمل الدولي. وفي الوقت ذاته، ونظراً لأهمية الخدمات (خاصة في أسواق التصدير الرئيسية)، وللدرجة المحدودة التي تم تداولها تجارياً حتى الآن وزيادة قابلية تداولها تجارياً نتيجة لتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، قد تحتاج السياسات الموجهة نحو التصدير إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لامكانيات الصادرات من الخدمات. وفي كلتا الحالتين، تتمثل القضية الرئيسية في كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في تعزيز النمو والتنمية، وأن يحول الصادرات إلى محرك للنمو.

١٠- وتختلف القضايا المتعلقة بالسياسة العامة التي تواجهها البلدان النامية التي تبحث عن سبل لاستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لزيادة قدرتها التنافسية التصديرية، حسب المستوى الانمائي للبلد (UNCTAD, 1999, pp.251-252). فبالنسبة للبلدان التي تتمتع بقاعدة تصدير محلية قوية وبقدرات تكنولوجية، يتمثل التحدي أساساً في كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أن يساعد البلد على الابقاء على قدرته التنافسية التصديرية ورفع مستوى صادراته لتصبح منتجات وخدمات أكثر تطوراً. أما بالنسبة للبلدان التي تعمل بنشاط في الأجزاء الدينامية من التجارة العالمية، بمشاركة الشركات عبر الوطنية، فتتعلق القضايا بالقدرة على الاستدامة ورفع المستوى. فكيف يمكن أن تواصل اجتذاب الشركات عبر الوطنية التي تنتج منتجات ذات

تكنولوجيا عالية مع ظهور منافسة جديدة ومع تطور وضعها التنافسي، الأمر الذي كثيراً ما يسفر عن مستوى أعلى من الأجور؟ وتعلق القضايا الرئيسية بالنسبة للبلدان التي اجتذبت الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أنشطة تصدير منخفضة التكنولوجيا ولكنها فشلت في تنويع قاعدة صادراتها أو في الانتقال إلى منتجات ذات قيمة أعلى، بكيفية توسيع نطاق القاعدة الانتاجية التنافسية. أما البلدان التي أقامت صناعات كبيرة خلف حواجز حمائية، ولكنها لم تنتقل إلى نمو الصادرات بصورة دينامية، فيجب أن تنظر في كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يدعم عملية إعادة توجيه الصناعات القائمة ورفع مستوياتها بحيث تصبح أكثر تنافساً وأن تتجه أكثر نحو التصدير. وأخيراً بالنسبة للبلدان التي لديها صناعات ضعيفة وقدرة ضعيفة على التصدير، وتستفيد هامشياً من الاستثمار الأجنبي المباشر، فتتعلق القضايا بقدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكنه المساعدة في انشاء قدرات تصديرية لأي من القطاعات الثلاثة.

١١ - وبصورة عامة، تتعلق المسألة الرئيسية بكيف يمكن للبلدان النامية - حسب مستوياتها الإنمائي وقدرتها الإنتاجية - أن تستفيد على أحسن وجه من الفرص المتاحة في مختلف مراحل الإنتاج في صناعات متنوعة، في سياق توزيع مواقع الإنتاج بشكل تنافسي على الصعيد الدولي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى البلدان أيضاً أن تواجه التحدي المتمثل في إدماج الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكثر رسوخاً في الاقتصاد المضيق. وسيحدد ذلك، إلى درجة كبيرة، ما إذا كانت الاستثمارات تشكل مجرد عنصر وحيد في الشبكات الإنتاجية للشركات عبر الوطنية، أو إذا كانت تشكل أيضاً عنصراً متكاملًا في تنمية البلد المضيف.

١٢ - وترتبط بهذا السياق ثلاث مجموعات واسعة النطاق من تدابير السياسة العامة (UNCTAD, 1999):

- تحرير السياسة العامة في مجالي الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة؛
- والسياسات التي تستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يُفضي إلى قدرة تنافسية تصديرية ورفع مستوى الصادرات؛
- وتدابير السياسة العامة الرامية إلى تعزيز القدرة المحلية على إقامة روابط أقوى بين الشركات المنتسبة الأجنبية والشركات المحلية، وإلى تعزيز إمكانية استفادة قطاع المؤسسات المحلية من الآثار غير المباشرة ورفع مستواها.

١٣ - وعلى الرغم من أهمية جميع هذه المجالات، يركز التحليل الوارد أدناه على آخر مجالين. ويتمشى ذلك مع النتائج الرئيسية التي توصلت إليها دراسة أجراها الأونكتاد مؤخراً بشأن القدرة التنافسية، والتي أشارت إلى ما يلي (UNCTAD, 2000, p. 209):

- "يمكن أن تؤدي سياسة حرة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذا اقترنت بحوافز من النظام التجاري (خاصة التوجه بشدة نحو التصدير)، إلى استغلال الميزات النسبية للسائكة - وعادة ما لا يتجاوز الأمر ذلك".
- ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن ينشئ ميزة نسبية ديناميكية في الصناعات التي تنطوي على عمليات تعلّم معقدة وطويلة، وفي البلدان التي توجد فيها القاعدة اللازمة لرفع المستوى بهذا الشكل؛ وإلا يُقفل باب الاستثمار أو ينتقل إلى مكان آخر. وتختلف الشركات عبر الوطنية في ردود فعلها الفردية، وفقاً لاستراتيجياتها ومراكزها التنافسية.
- ويعتمد مدى الدينامية اعتماداً كبيراً على سياسات الحكومة: وأهم هذه السياسات هي إنشاء مهارات متطورة، وتطوير قدرات التوريد لدى المؤسسات المحلية، وتشجيع النشاط التكنولوجي، واستهداف وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر".

ثانياً - تطور إطار السياسة العامة

١٤- يستمر تطور سياسات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. وبصورة عامة، تتجه معظم التغيرات إلى توفير تقديم إطار تمكيني أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٠ أُدخلت تغييرات تنظيمية بلغ مجموعها ١ ١٨٥ تغييراً في النظم الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر، وكان ١ ١٢١ (٩٥ في المائة) منها باتجاه إنشاء بيئة تمكينية أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر. وخلال عام ٢٠٠٠ وحده، أُدخلت ٦٩ بلداً ١٥٠ تغييراً تنظيمياً، كان ١٤٧ (٩٨ في المائة) منها أكثر مواتة للمستثمرين الأجانب (UNCTAD, 2001). وأدى هذا التحول نحو زيادة التحرير وزيادة الحوافز إلى إعادة تشكيل الإطار التمكيني الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر.

١٥- غير أن عملية التحرير لم تكن موحدة. فقام عدد من البلدان بحماية الصناعات المحلية بواسطة تدابير مختلفة. ورأت بعض البلدان أن التحرير الانتقائي وسيلة للتوفيق بين الجهود الرامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير وحماية أنشطة أو صناعات معينة. وتشمل الأمثلة على هذا التحرير الانتقائي مناطق تجهيز الصادرات، ونظم المستودعات الجمركية واسترداد الرسوم الجمركية، والإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية خلال فترة من الزمن.

١٦- ويمكن للترتيبات التجارية التفضيلية - بقواعد منشأ تستند إلى مستوى القيمة المحلية المضافة أو المضمون المحلي - أن توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو التصنيع، وأن تحسّن القدرة التنافسية التجارية للشركات عبر الوطنية في البلدان المتلقية للأفضليات. وبصورة عامة، تزداد أهمية هذه الآثار مع زيادة الهامش التفضيلي المرتبط

بقواعد المنشأ، وانخفاض التكاليف الإدارية المرتبطة بذلك. ويعتمد ذلك إلى حد كبير على طبيعة القدرات المحلية القائمة لتنظيم المشاريع، والقدرة المحلية على التوريد، والروابط (انظر أدناه).

١٧- وفي الوقت ذاته، يتطور الإطار التنظيمي الدولي المستخدم للتأثير على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر المترتب على التصنيع. وفي سياق جديد من تحرير التجارة والاستثمار والتزامات منظمة التجارة العالمية، شهدت سياسات التصنيع مراجعة كبيرة. فأدت التزامات منظمة التجارة العالمية إلى تغيير ساحة السياسة العامة، وقامت بعض الاتفاقات مثل اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والاتفاق المتعلق بتدابير الإعانات والرسوم التعويضية بتنظيم بعض تدابير السياسة العامة المستخدمة في الماضي، مثل بعض شروط الأداء والإعانات المرتبطة بالتجارة.

١٨- وعلى الرغم من أن الوضع الدولي الجديد قد غير نطاق خيارات السياسات الوطنية، إلا أن هناك مرونة داخل هذا الإطار، وذلك على سبيل المثال في شكل تمديد الترتيبات الانتقالية والمعاملة التفضيلية للبلدان في مختلف مستويات التنمية. وعلى الرغم من أن بعض الاتفاقات تخضع لمزيد من المراجعة، فإن التحدي بالنسبة لصانعي السياسات يتمثل في استخدام الخيارات المتاحة ضمن الإطار الحالي، فضلاً عن التدابير السياسية الأخرى التي لا تخضع للقواعد المتعددة الأطراف، من أجل إدماج الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة أعمق في صناعاتها الوطنية بحيث يساهم في تطوير القدرات الإنتاجية وإقامة قطاع مؤسسات يكون أكثر قدرة على المنافسة.

١٩- وتدعو التطورات الأخيرة إلى إجراء تقييم جديد للدور الذي يمكن للحكومات أن تقوم به في حفز الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على عملية التصنيع. ويتطلب ذلك من الحكومات أن تراعي التوتر المحتمل بين أهداف استراتيجيات الشركات وأغراض السياسة الإنمائية، وخاصة حيث يضطلع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير بدور العامل المنشط في استراتيجية التصنيع الوطني. ويجب إيلاء اهتمام خاص لحالة أقل البلدان نمواً.

ثالثاً - الجيل الثالث من سياسات تشجيع الاستثمار: اتباع نهج

محدد الأهداف بصورة أكبر

٢٠- تؤثر التغيرات في البيئة العالمية - من حيث استراتيجيات الشركات، والتكنولوجيات الجديدة، والإطار التنظيمي المتطور - على قدرة البلدان على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. ومع زيادة المنافسة على تدفقات الاستثمارات، يُجرى تحسين السياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، تزداد أهمية جيل جديد ثالث من استراتيجيات تشجيع الاستثمار - وهو نهج محدد الأهداف بصورة أكبر يرمي إلى التوفيق بعناية بين مزايافرادى البلدان، بل حتى مزايا مواقع محددة داخلها، واحتياجات مستثمرين أجانب محددين.

٢١- وتألف الجيل الأول من استراتيجيات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من تحرير القواعد والأنظمة التي تحكم دخول المستثمرين الأجانب وعملياتهم، ومعايير معاملة الشركات المنتسبة الأجنبية، وسير أعمال الأسواق. وكما أُشير سابقاً، اتخذت جميع البلدان تقريباً - بدرجات متفاوتة - خطوات في هذا الاتجاه.

٢٢- غير أنه بالرغم من أهمية هذا التحرير (وهو سلمي إلى حد ما) لاجتذاب الاستثمار المرغوب فيه جداً، فإنه عادة ما لا يكون كافياً، وفقاً للحالة الخاصة بكل بلد، في السوق العالمية المتزايدة التنافس للاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي قامت العديد من البلدان، بواسطة الجيل الثاني من سياسات تشجيع الاستثمار، "بتسويق" بلدانها بنشاط بوصفها مواقع للاستثمار الأجنبي المباشر. واعتمدت كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية هذا النهج على نطاق واسع، وهو نهج يشمل عادة إقامة وكالات وطنية لتشجيع الاستثمار. وعلى سبيل المثال، تضم الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، التي أُنشئت في عام ١٩٩٥، أكثر من ١٠٠ عضو اليوم. وتستخدم معظم وكالات تشجيع الاستثمار سياسات تشجيعية أفقية، أي أنها تقوم بتسويق بلدانها بصورة عامة متشابهة عبر جميع القطاعات ولجميع المستثمرين.

٢٣- ويقوم عدد متزايد من البلدان التي تريد مواكبة المنافسة - ولا سيما الاستفادة بشكل أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر - بزيادة تحسين أنشطتها الترويجية. وهذا هو الجيل الثالث من سياسات تشجيع الاستثمار. ويتطلب كنقطة انطلاق إطاراً تمكينياً للاستثمار الأجنبي المباشر واتباع نهج استباقي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ثم يستهدف المستثمرين الأجانب (وفقاً لأولويات البلد الإنمائية) على مستوى الصناعات والشركات، ويسعى إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة بالموقع على مستوى النشاط والتكتلات. ويكمن مفتاح نجاح هذا الجيل الجديد من استراتيجيات تشجيع الاستثمار في أنه يتصدى بالفعل للعوامل الاقتصادية الأساسية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يتفهم الاستراتيجيات المتغيرة المتعلقة بموقع الشركات عبر الوطنية. وعلى الرغم من صعوبة مثل هذا النهج المحدد الأهداف وطول الوقت اللازم لتطويره، يزداد مع ذلك تشجيع الجيل الثالث على أرض الواقع.

٢٤- ويتسم الجيل الثالث من سياسات تشجيع الاستثمار بأهمية خاصة من حيث تمكين الاستثمار الأجنبي المباشر من المساهمة في تصنيع البلدان النامية عن طريق السعي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الأنشطة التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية. ومن العناصر الحاسمة في هذا التشجيع للاستثمار، تحسين مواقع محددة وتسويقها للمستثمرين المحتملين في أنشطة معينة. وبغية استهداف مستثمرين محددين، على البلدان أن تفهم استراتيجيات الشركات عبر الوطنية فهماً واضحاً: وإلا فلن تتمكن من وضع استراتيجيات فعالة. ولذلك، على وكالات تشجيع الاستثمار التي تتبع وضع الجيل الثالث من السياسات الترويجية، أن تُدرج ذلك كأحد المدخلات الضرورية في أنشطتها. أما بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى تعزيز قدرتها التنافسية التصديرية، فيمكن للاستهداف

الدقيق أن يشمل الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات عبر الوطنية التي تنظم أنشطتها في إطار النظم الإنتاجية الدولية المتكاملة.

٢٥- وبغية زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير في عملية التصنيع المحلية، يصبح السؤال هو التالي: ما هي أفضل الاستراتيجيات لاستهداف واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال أنشطة محددة تتمشى مع سياسات التصنيع في البلدان المضيفة؟ وعلاوة على ذلك، قد يكون من الضروري لسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الرامية إلى تشجيع الشركات عبر الوطنية إنشاء دعائم محلية للتصدير، تنسق مع سياسات تكميلية في المجالات ذات الصلة. ولذلك، قد يتطلب الأمر، بالإضافة إلى سياسات اجتذاب بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سياسات أخرى في مجال التنمية الإقليمية و/أو التكتيل والروابط. ويعتمد اتساق السياسات على مزيج دقيق من الاجتذاب النشط للاستثمار الأجنبي المباشر مقترنا بمبادرات حاذقة ترمي إلى ترسيخ الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الصناعية المحلية.

٢٦- وكما أشير سابقاً، نجح عدد قليل من البلدان النامية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاداتها دعماً لأهدافها المتعلقة بزيادة حصة صادراتها من المصنوعات في السوق العالمية. وعادة ما حققت ذلك عن طريق إنشاء مناطق لتجهيز الصادرات، ومناطق صناعية خاصة، وما إلى ذلك. وهكذا فحتى في حالة هذه البلدان، كثيراً ما لم تسفر الزيادة في الصادرات من المصنوعات عن إدماج كامل للاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التصنيع المحلية. ولذلك، وجدت الحكومات أحياناً أنه حتى في الحالات التي أحرزت فيها تقدماً هاماً في القدرة التنافسية التصديرية لاقتصاداتها استناداً إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التصنيع، لم يتم ذلك بالطريقة المتكاملة التي من شأنها أن تساهم على أفضل وجه في العملية الإنمائية. ولذلك، ثمة حاجة للنظر في كيفية دمج تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الموجه نحو التصدير، في الجهود الرامية إلى تعزيز إدماج الشركات المنتسبة الأجنبية في قطاع المؤسسات المحلية (انظر أدناه).

٢٧- وتؤدي زيادة تطور تشجيع الاستثمار إلى تحديات هامة تواجهها البلدان النامية في مجال السياسة العامة. ودون الحصول على مساعدة خاصة في هذا المجال، تواجه العديد من البلدان، وخاصة أقل البلدان نمواً، خطر زيادة تهميشها في ديناميات التجارة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية التي تعيد تشكيل نظمها الإنتاجية الدولية المتكاملة القائمة وتضع نظاماً جديدة، وذلك لأنها لا تستطيع أن تتنافس بالشكل الكافي في الاستجابة لمتطلبات اجتذاب استثمار أجنبي مباشر من نوعية عالية.

٢٨- وعلى ضوء هذه الملاحظات، تشمل القضايا التي يمكن أن ينظر فيها الخبراء ما يلي:

(أ) إلى أي مدى تتجاوز البلدان الجليلين الأول والثاني من استراتيجيات تشجيع الاستثمار وتطبق نهجاً محدد الأهداف بصورة أكبر لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

(ب) ما هي الوسائل/الأدوات وتدابير السياسة العامة التي يمكن استخدامها في جيل ثالث أكثر استباقاً لاستراتيجيات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي أنواع الإجراءات/التدابير التي ينبغي تفاديها في هذا السياق؟

(ج) ما هي أفضل الاستراتيجيات لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات محددة، تمثيلاً مع السياسات الإنمائية للبلدان المضيفة ووفقاً لاحتياجات الشركات عبر الوطنية في وضع نظمها الإنتاجية الدولية؟

(د) ما هي المعايير التي تطبقها البلدان عادة من أجل تحديد الصناعات والأنشطة التي يجب استهدافها؟

(هـ) ما هو عدد الصناعات الذي يستهدف عادة وعلى أي درجة من التخصص؟

(و) كيف تقوم البلدان بتقييم نجاحها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات والأنشطة المختارة؟

(ز) كيف تقوم البلدان بالتنسيق بين الجهود الوطنية الرامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والجهود الاستثمارية دون الوطنية، حيثما وجدت؟

(ح) كيف يمكن مساعدة أقل البلدان نمواً في تحسين جهودها الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير؟

(ط) كيف يمكن لزيادة إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة أن يعزز فرص اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير؟ وما هي الإجراءات الأخرى التي يمكن للبلدان المتقدمة أن تضطلع بها من أجل المساهمة في اتباع نهج محدد الأهداف بصورة أكثر لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

رابعاً - تعزيز الروابط الخلفية

٢٩- بصرف النظر عن المزيج الدقيق من الأجيال الثلاثة لاستراتيجيات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر التي يُعمل بها، فإن القدرة التنافسية لقطاع المؤسسات المحلية ووجود مجموعة من العمالة الماهرة من العناصر الرئيسية للنجاح في الاستفادة على أفضل وجه من فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض التصنيع. فيمكن للشركات المحلية القوية أن تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ويمكن لدخول الشركات المنتسبة الأجنبية بدورها أن يساهم في

القدرة التنافسية، وعملية تنظيم المشاريع، ودينامية قطاع المؤسسات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز القدرات المحلية القوية القدرة الاستيعابية للاقتصاد المضيف، وتزيد بذلك من فرص التمتع بالآثار غير المباشرة الإيجابية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتمثل أكثر القنوات مباشرة لنشر المهارات والمعارف والتكنولوجيا من الشركات المنتسبة الأجنبية في الروابط التي تقيمها مع الشركات والمؤسسات المحلية.

٣٠- وكثيراً ما يكون للشركات المنتسبة الأجنبية مصلحة قوية في تعزيز الروابط مع الشركات المحلية، فاستمرار تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات التجارية يعني أن الشركات عبر الوطنية تستطيع أن تستغل فرصاً جديدة لتحسين فعالية شبكاتها الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية. وفي العديد من الصناعات والشركات، يسفر ذلك عن درجة أعلى من التخصص، وتركيز أكبر على الأنشطة الرئيسية، واعتماد أكبر على الموردين الخارجيين للمدخلات. ومن وجهة نظر الشركات المنتسبة الأجنبية، يمكن للمشتريات المحلية أن تخفض التكاليف الإنتاجية في الاقتصادات المضيفة وأن تسمح بدرجة أكبر من التخصص والمرونة، مع التكيف بصورة أفضل مع الظروف المحلية المتعلقة بالتكنولوجيات والمنتجات والخدمات. ويمكن لوجود موردين متطورين تكنولوجياً أن يقدم أيضاً للشركات المنتسبة إمكانية الوصول إلى الموارد التكنولوجية والمهارات الخارجية، مما يساهم في الجهود الابتكارية الخاصة بها.

٣١- وفي حين يتيح ذلك فرصاً جديدة لإقامة روابط عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية والتعاقد من الباطن أو أنواع أخرى من عقود التوريد الطويلة الأجل، فإنه ينطوي أيضاً على تحديات رئيسية، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. فليس من السهل أن تصبح شركة مورداً لشركة عبر وطنية كبيرة الحجم. وتؤدي زيادة الضغوط التنافسية إلى إجبار الشركات في جميع مراحل سلسلة التوريد إلى اختيار الموردين الذين يستوفون شروطاً صارمة للغاية من حيث التكلفة والنوعية وسرعة الإيصال. وكثيراً ما يحمل ذلك الشركات المنتسبة الأجنبية في الصناعات عالمية التوجه (خاصة في مجال الإلكترونيات والسيارات) على استخدام شركات منتسبة أجنبية أخرى كجهات موردة، أو على الاستيراد من الخارج بدلاً من الاعتماد على المصادر المحلية. وفي بعض الحالات، لا تستطيع الشركات المنتسبة الأجنبية أن تستخدم المصادر المحلية للمدخلات بسبب ترتيبات الإمداد العالمية التي تقرر على مستوى مقار الشركات عبر الوطنية.

٣٢- وتنظم بعض الشركات عبر الوطنية برامج إنمائية خاصة في البلدان النامية المضيفة من أجل مساعدة الموردين المحتملين أو القائمين. وتبين تجربة شركات مختلفة (الوارد وصفها في 2001، UNCTAD)، كيف يمكن للشركات في مختلف الصناعات والبلدان المضيفة أن تدعم الموردين بنشاط من أجل رفع مستوى تكنولوجيتهم، وإنتاجيتهم، وقدرتهم على التنافس دولياً. غير أن مدى إقامة الشركات المنتسبة الأجنبية للروابط مع الموردين المحليين (بدلاً من استخدام الواردات مثلاً)، تحدده الموازنة بين تكلفة هذه الجهود والفائدة منها. وترتبط أهم

العناصر باستراتيجية الشركة ومدى توفر القدرة على التوريد. ويمثل الافتقار إلى موردين محليين يتمتعون بالكفاءة عقبة مشتركة أمام إقامة الروابط، ولا سيما في البلدان النامية.

٣٣- ويمكن أن يتأثر استعداد الشركات المنتسبة الأجنبية لاستخدام الموردين المحليين بسياسات الحكومة التي تتصدى لأوجه فشل الأسواق المختلفة على مستويات مختلفة في عملية إقامة الروابط. وعلى سبيل المثال، قد لا تكون الشركات عبر الوطنية على علم بوجود موردين يعتمد عليهم. وفي البلدان النامية، قد يتطلب الأمر سياسات للتعويض عن ضعف الأسواق المالية أو ضعف مؤسسات مثل مدارس التدريب المهني، ومعاهد التدريب، ومراكز دعم التكنولوجيا، ومختبرات البحث والتطوير والاختبار، وما إلى ذلك. وبهذه الطريقة يمكن لتدخل الحكومة بشكل مصمم جيداً أن يزيد من فوائد استخدام الموردين المحليين ويخفض من تكاليفه.

٣٤- ويتسم دور السياسة العامة بأهمية بالغة عندما توجد فجوة في المعلومات لدى كل من المشتري والموردين بشأن فرص إقامة الروابط، وعندما توجد فجوة في القدرات بين متطلبات المشتري وقدرة الموردين على التوريد، وعندما يكون بالإمكان تخفيض تكاليف ومخاطر إقامة الروابط أو توطيدها. وعلى الرغم من أن عملية إقامة الروابط تتأثر بالبيئة العامة لسياسة البلد المضيف، وإطاره الاقتصادي والمؤسسي، ومدى توفر الموارد البشرية فيه، ونوعية الهياكل الأساسية، والاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي، فإن أهم العناصر في البلد المضيف ترتبط بمدى توفر الموردين المحليين وتكلفتهم ونوعيتهم.

٣٥- وفي مجال تنمية الموردين، ينطوي أحد النهج على تشجيع إقامة الروابط عن طريق تدابير مختلفة من أجل التقريب بين الموردين المحليين والشركات المنتسبة الأجنبية، وتعزيز روابطها في المجالات الرئيسية المرتبطة بالمعلومات، والتكنولوجيا، والتدريب، والتمويل. ويمكن أن تشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، توفير المعلومات والتوفيق بين الطرفين من أجل مساعدة الشركات المحلية على الارتباط بالشركات المنتسبة الأجنبية؛ وتشجيع الشركات المنتسبة الأجنبية على المشاركة في البرامج الرامية إلى رفع مستوى القدرات التكنولوجية للموردين المحليين؛ وتشجيع إنشاء رابطات أو نواذٍ للموردين؛ وتقديم الخدمات بصورة مشتركة (خاصة التدريب)؛ ومختلف الخطط الرامية إلى تحسين إمكانية حصول الموردين المحليين على التمويل. وثمة نهج آخر يتجاوز ذلك إذ ينطوي على إنشاء برنامج محدد لتشجيع الروابط يشمل عدداً من التدابير. ويركز عادة على عدد من الصناعات والشركات المختارة بغية زيادة وتوطيد الروابط بين الشركات المنتسبة الأجنبية والشركات المحلية.

٣٦- وأقامت بعض البلدان برامج روابط محددة تنطوي على مجموعة من مختلف تدابير السياسة العامة وتستهدف صناعات وشركات مختارة. ووضعت مثل هذه البرامج أساساً بلدان فيها وجود أجنبي كبير وتمتع بقاعدة متطورة جيداً (نسبياً) من المؤسسات المحلية.

وقامت كل من آيرلندا وتايلند والجمهورية التشيكية وسنغافورة وكوستاريكا وماليزيا والمملكة المتحدة وهنغاريا بجهود خاصة من هذا النوع. وتنظم بعض البرامج على الصعيد الوطني، بينما تنفذ برامج أخرى بوصفها مبادرات إقليمية أو محلية. ويتكرر ورود بضعة عناصر في هذه البرامج: توفير معلومات عن الأسواق ومعلومات تجارية؛ والتوفيق بين العرض والطلب؛ وتقديم المساعدة الإدارية أو التقنية، والتدريب، وأحياناً الدعم المالي أو الحوافز. وتضمنت بعض البرامج أيضاً أنشطة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل اجتذاب المستثمرين الأجانب إلى صناعات مستهدفة. وفي كل الحالات، لن تقام روابط مستدامة إلا إذا استفاد منها كل من الشركات المنتسبة الأجنبية والشركات المحلية (UNCTAD, 2001).

٣٧- ويمكن النظر إلى الروابط كوسيلة للتمهيد لتعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية، عن طريق منحها قاعدة للتقدم في الشبكات الانتاجية الدولية وإدماج الشركات المنتسبة الأجنبية تماماً في الاقتصادات المضيفة. وفي الوقت ذاته، يجب أن تشكل الجهود الرامية إلى تعزيز الروابط جزءاً من مجموعة أوسع نطاقاً من السياسات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويقوم الجيل الثالث من سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بدور في هذا المجال. وفي الواقع، أنه كلما تمشت سياسات تعزيز الروابط مع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المحددة الأهداف، ازداد احتمال نجاحها.

٣٨- واستناداً إلى البحوث التي أجريت بشأن تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠١، يمكن تقديم بعض النقاط العامة. ففي البيئة الجديدة للسياسة العامة، تكون النهج النشطة في مجال السياسة العامة التي تتمشى مع السوق أمراً مرغوباً فيه. فكثيراً ما تكون السياسات محددة السياق إلى حد كبير ويجب تكييفها مع الظروف المحددة السائدة في كل بلد مضيف. ونقطة انطلاق أي برنامج فعال للروابط هي الرؤية الواضحة لموقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستراتيجية الإنمائية العامة، وعلى وجه التحديد في استراتيجية بناء القدرة الإنتاجية. وينبغي أن تستند الرؤية إلى فهم واضح لأوجه قوة وضعف الاقتصاد والتحديات التي يواجهها في عالم أخذ في العولمة. وينبغي لبرنامج الروابط على وجه الخصوص أن يتصدى للمتطلبات التنافسية للمؤسسات المحلية، وللآثار المترتبة عليها بالنسبة للسياسات العامة، ومؤسسات الدعم الخاصة والعامة، وتدابير الدعم (بما في ذلك تحسين مستوى المهارات والتكنولوجيا).

٣٩- وفي سياق تعزيز الروابط، قد ينظر الخبراء في القضايا التالية:

(أ) ما هي المقومات الرئيسية لسياسة ناجحة لتعزيز الروابط؟

(ب) إلى أي درجة يكون النجاح في تعزيز الروابط محدد السياق، وإلى أي درجة يمكن التعميم؟

(ج) كيف يمكن استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة الانتقال من تشجيع الصادرات من السلع والخدمات فقط إلى تشجيع الصادرات من السلع والخدمات بالإضافة إلى إدماج أعمق في الاقتصاد المضيف؟ وما هي النهج التي يمكن اتباعها للاستفادة من النظم الإنتاجية الدولية المتكاملة للشركات عبر الوطنية؟

(د) ما هي تجربة البلدان فيما يتعلق بفعالية التدابير المختلفة (بما في ذلك التدابير التنفيذية التي يتخذها البلد المضيف) في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التنافسية التصديرية والروابط المحلية من أجل تلبية احتياجات التصنيع والتنمية التكنولوجية؟

(هـ) ما هو أنسب وضع مؤسسي لتعزيز الروابط؟

(و) ما هي أفضل وسيلة لتقييم فعالية الجهود الرامية إلى تعزيز الروابط؟

خامساً - ملاحظات ختامية

٤٠ - من الشروط المسبقة الرئيسية لوضع سياسة ترمي إلى تعزيز التصنيع الذي يتمتع بقدرة دولية على المنافسة، تحديد السلطات الوطنية لطبيعة الاندماج الذي تتوخاه في الاقتصاد الدولي، ودور الشركات عبر الوطنية. وقد يتراوح ذلك من سياسة لديها حد أدنى من الأهداف التي تتجاوز توسيع نطاق الصادرات عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة مناطق تجهيز الصادرات، إلى الاستهداف النشط لفرادى الشركات عبر الوطنية في سياق الصلاحية الصناعية لنظمها الإنتاجية الدولية المتكاملة بالنسبة للبلد المضيف والبحث عن سبل لتحسين إدماجها في الاقتصاد الوطني. ويجب أن تعكس طبيعة السياسة التي يتم اختيارها عدداً كبيراً من العوامل، مثل المزايا النسبية للبلد المضيف، والوضع التنافسي في صناعات محددة، واستراتيجيات فرادى الشركات عبر الوطنية، والبيئة التنظيمية الدولية، والإطار المؤسسي، وقدرة البلد المضيف على اتخاذ القرارات. وقد تمكن عدد من البلدان الآسيوية من البدء بسياسة سلبية نسبياً ترمي ببساطة إلى تحسين أداء الصادرات، وتطوير هذه السياسة تدريجياً باتجاه استهداف أنواع محددة من الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة إدماجه في عملية التصنيع الوطنية.

٤١ - ويسفر تعقد المسائل المرتبطة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، واستراتيجيات التصنيع، وتنمية المؤسسات، وسياسة تعزيز الروابط، عن حاجة للتنسيق والاتساق فيما بين هذه المجالات. ويوجد جانبان رئيسيان على الأقل لهذا الاتساق. أولاً، ينبغي أن يؤثر على دور سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ونتيجة لذلك، لن يعود الهدف من تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقصى حد ممكن، بل سينطوي بصورة متزايدة على نهج محدد الأهداف يركز على اجتذاب مشاريع "ذات نوعية أعلى". ومفهوم "النوعية الأعلى" بدوره مفهوم مرتبط بالظروف، يعتمد على الأهداف الإنمائية لكل بلد مضيف ورؤاه. وليس من الممكن الاستفادة على النحو الأمثل من الفوائد إلا إذا كانت

سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من السياسات الإنمائية تعزز بعضها بعضاً. ويتمثل الهدف في تخطي المزايا النسبية الساكنة وتعزيز المزايا النسبية الدينامية.

٤٢- ومن المجالات الأخرى التي يقوم الاتساق بدور فيها، علاقة السياسات الاستثمارية الوطنية في السياق الواسع للالتزامات التي يتم التعهد بها في إطار الاتفاقات الدولية التي تؤثر على هذه السياسات الاستثمارية الوطنية.

المراجع

Lall, S. (2000). "Expert performance, technological upgrading and foreign direct investment strategies in the Asian newly industrializing economies: with special reference to Singapore", *Desarrollo Productivo*, 88, ECLAC (Santiago: United Nations).

Mortimore, M. and Peres, W. (2001). "La competitividad empresarial en America Latina y el Caribe", *CEPAL Review*, 74, August, pp. 37-59.

الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٩؛ الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات التنمية United Nations publication, Sales No. E.99.II.D.3, New York and Geneva.

UNCTAD, (2000). *The Competitiveness Challenge: Transnational Corporations and Industrial Restructuring in Developing Countries*. United Nations publication, Sales No. E.00.II.D.35, New York and Geneva.

الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١: النهوض بالروابط United Nations publication, Sales No. E.01.II.D.12, New York and Geneva.

الحواشي

(١) حُسبت باستخدام البرنامج الحاسوبي CAN 2000 المعني بالقدرة التنافسية الدولية والذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة.

(٢) خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٨ كانت المصنوعات تشكل ٧٤ منتجاً من المنتجات المستوردة الأكثر دينامية والبالغ عددها ٥٠ منتجاً. وكانت ٣٢ منها من الصناعات الست المتطورة تكنولوجياً - الحواسيب، والآلات الكهربائية الأخرى، والمعدات الإلكترونية، والكيميائيات، ومنتجات السيارات، والآلات غير الكهربائية (بالاستناد إلى CAN 2000).

(٣) ثمانية بلدان نامية: الصين، والمكسيك، وسنغافورة، وماليزيا، ومقاطعة تايوان الصينية، وتايلند، وجمهورية كوريا، والفلبين؛ وبلدان متقدمان: إسبانيا وأيرلندا.

- - - - -